قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)

Measuring the impact of oil price changes on the management of oil revenues in Algeria using the ARDL model for the period (2000-2019)

أ. بن عوالي خالدية [1*]، أ.د.حاكمي بوحفص [2]

[1] جامعة وهران 2 (الجزائر)، benaouali.khaldia@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران 2 (الجزائر)، hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

عالجت هذه الدراسة التحليل والنمذجة القياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)، وذلك من أجل تحديد طبيعة أثر اتجاه أسعار النفط على العوائد النفطية باستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بالإضافة إلى تحليل كيفية إدارة هذه العوائد في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تأثر مباشرة على قيمة العوائد النفط، هذا ما يؤكد العلاقة الموجودة بين أسعار النفط والعوائد النفطية التي تعتبر أحد أهم العوامل المحددة لها، هذا إلى جانب العراقيل التي تسببها تقلبات أسعار النفط على إدارة عوائد النفط، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الميزانية العامة للدولة وثمة تعطيل سير عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، العوائد النفطية، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL

تصنيف JEL: P44، E63، Q350

*المؤلف المرسل

ABSTRACT:

This study dealt with standard analysis and modeling of the impact of oil price fluctuations on managing oil revenues in Algeria during the period (2000-2019), in order to determine the nature of the effect of oil price trend on oil revenues using the ARDL self-regression model. In addition to analysing how to manage these revenues in light of the fluctuations in oil prices in Algeria. The study found that oil prices are directly affected by the value of oil revenues. This confirms the relationship between oil prices and oil revenues, which is one of the most important determinants for them, in addition to the obstacles that fluctuations in oil prices cause on managing oil revenues, which directly affects the state's general budget and the process of disrupting the economic development process.

Key words: oil prices, oil revenues, the Algerian economy, the ARDL model

Jel Codes Classification : P44 ،E63 ،Q350.

1. مقدمة:

يعتبر النفط العمود الفقري لاقتصاديات الدول التي تعتمد على الريع النفطي كدخل أساسي ووحيد لاقتصادها، هذا ما جعله يحظى بأهمية كبيرة في التجارة العالمية، بحيث أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة الدولية، خاصة وأنه يتحول من مجموعة من الدول (الدول المنتجة) نحو مجموعة أخرى (الدول المستهلكة)، مما أثر على أسعاره وساهم في تعرضها لتقلبات بفعل العديد من العوامل منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ....إخ، وهذا بدوره إلى حدوث أثر كبير في تغير أسعاره على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره.

تعد العوائد النفطية أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول، ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها في تكوين احتياطاتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه العوائد المالية رهينة أسعار النفط.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط، نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها نتيجة تقلبات أسعاره، نجد صانعي القرار في الجزائر أمام مشكلة إدارة هذه العوائد المالية في ظل التقلبات المستمرة التي تعرفها أسعار النفط في كل مرة، و التي كان نتيجتها هشاشة الاقتصاد الجزائري مؤثرا بذلك على مصادر التمويل الخارجي (العوائد النفطية) الأمر الذي استوجب حتمية تطويرها وتنويعها إلى مصادر تمويل مستدامة خارج قطاع المحروقات والتي تمثل عنصرا بارزا في استراتيجية التنمية الاجتماعية للجزائر، هذا ما استوجب على السلطات العمومية الجزائرية إلى محاولة إيجاد طريقة تتمكن من خلالها الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد في حالة تحقيقها لفوائض مالية معتبرة في حالة ارتفاع أسعار النفط، من أجل دعم استقرار الميزانية العامة والمحافظة على توازن الاقتصاد في حالة ظهور أزمات نفطية معاكسة نتيجة تدهور أسعار النفط كما حدث سنة 1986، 2014، بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي عانى منها العالم في أواخر سنة 2019 وسنة 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد الجزائري وهذا نتيجة الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط إلى مستوى لم يعرفه سوق النفط منذ 20 سنة تقريبا.

1.1.الإشكالية: لمعالجة موضوع إدارة العوائد النفطية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية تطرح هذه الدراسة الإشكال الآتي: **إلى أي مدى يمكن لتقلبات أسعار النفط من أن توثر على إدارة العوائد النفطية في الجزائر؟**

بحيث يتفرع عن هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيمايلي:

1- ماهي مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري؟
2- فيما تكمن العلاقة بين العوائد النفطية وأسعار النفط؟
3- هل تتحكم الحكومة الجزائرية في إدارة عوائدها النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط؟

2.1.الفرضيات: للإجابة على الإشكالية تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- تعتبر العوائد النفطية العمود الفقري الذي يقوم عليها اقتصادها بسبب مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية للجزائر وهذا من خلال نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر؟
2- هناك علاقة طردية بين العوائد النفطية وأسعار النفط؟
3- إن تقلبات أسعار النفط يجعل الأمر جد صعب في إدارة العوائد النفطية بالنسبة للحكومة الجزائرية كونها مرتبطة بها اشد الارتباط.

3.1 .أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1- تحديد مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.
2- التعرف على تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر.

3- عرض لكيفية إدارة العوائد النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط.

4.1. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الاستقراء والاستنباط بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله تم تحديد المفاهيم النظرية لكل من السعر النفطي والعوائد النفطية وكذا تحليل كيفية إدارة العوائد النفطية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط. أما المنهج الاستقرائي والقياسي فقد تم استخدامه من أجل تحليل النموذج واختبار الفرضيات ودراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية.

2. الاطار النظري للسعر النفطي والعوائد النفطية:

1.2. السعر النفطي:

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر النفطي يتمثل في كونه سعر مشتق ومستخلص **(صايغ، 1983، صفحة 128)**، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل **(Masseron, 1975, p. 43).**

2.2. العوامل المحددة لأسعار النفط:

يمكن إرجاع العوامل المحددة لأسعار النفط إلى عدد من العوامل المختلفة منها السياسية، المناخية، الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

1.2.2. العوامل الاقتصادية:

والتي تتعلق أساسا بالطلب والعرض النفطي.

1.1.2.2. الطلب النفطي:

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية – كخام أو منتجات النفطية- عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محدودة، بهدف إشباع وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية **(بن عوالي، 2016، صفحة 50)**. ويرتبط الطلب النفطي ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضا **(عبد الله، 2000، صفحة 33)**، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي يعتبر البعض منها أساسيا، والبعض الآخر ثانويا، كمستوى

النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، سعر السلعة البديلة، مستوى الاحتياطات، بالإضافة إلى السكان بحيث يعتبر تأثير السكان على الطلب النفطي عاملا ثانويا وليس أساسيا.

2.1.2.2. العرض النفطي:

إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين) ، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة. أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد **(الدوري، 1983، الصفحات 115-119)** ، ويرتبط العرض النفطي بمجموعة من العوامل التي يتأثر بها والمتمثلة في: الاحتياطات والامكانيات الإنتاجية، حجم الطلب النفطي، السعر النفطي، السياسة النفطية، هذا بالإضافة إلى سعر السلعة البديلة والتي لا يظهر تأثيرها على جانب العرض النفطي في المدى القصير وإنما يبرز تأثيرها بشكل كبير في المدى البعيد.

2.2.2. العوامل المناخية:

مثل الأعاصير (إعصار كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، كذلك نجد الزلازل، وكلها عوامل ساهمت في تدمير المنشآت إنتاج النفط ، الأمر الذي أدى إلى توقف الإنتاج.

3.2.2. العوامل السياسية:

تلعب العوامل سياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع بأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.

4.2.2. عامل المضاربة:

المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء. ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية .... إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط **(الجلبي، 2008، صفحة 58)**. وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، مما يؤدي

إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة **(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، صفحة 191)**.

5.2.2. القرار السياسي

إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار /برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار /برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار /برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وعليه فإن للقرار السياسي دورا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

3.2. العوائد النفطية:

تعرف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا المورد الطبيعي **(ناشور هـ.، 2012)**.

4.2. العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية:

هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر **(ناشور هـ.، 2012)**:

1.4.2. أسعار النفط الاسمية والحقيقية:

تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابا أو سلباً على حجم العوائد النفطية. بحيث تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

2.4.2. الاحتياطيات النفطية:

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية .ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

3.4.2. الطاقة الإنتاجية:

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن إنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

5.2.2. القرار السياسي:

إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار/ برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار/ برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار/ برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وعليه فإن للقرار السياسي دورا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

3. قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL:

تعتبر العوائد النفطية من أكثر الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الميزانية العامة في الجزائر،كما تمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصتها تتجاوز 98 % من إجمالي الصادرات الكلية، هذا ما يفسر الاعتماد الشبه الكلي للجزائر على العوائد النفطية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة، إلا أن هده العوائد ليست مستقرة في معظم الأحيان لارتباطها بأسعار النفط التي هي في تغير مستمر، الأمر الذي ساقنا إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل كيفية إدارة هذه العوائد بالنسبة للجزائر في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط.

1.3. مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج. إذ نجد أن مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** تمثل نسبة كبيرة قاربت 50 % في بعض الأحيان، وهذا راجع كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على ما

يدره القطاع النفطي من عوائد، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، إذ تمثل ما قيمته 98 % من مجموع الصادرات الكلية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، أما فيما يخص إيرادات الميزانية العامة فهي تساهم بنسبة معتبرة من خلال الجباية النفطية، والتي تأخذ حصة الأسد من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة، بحيث فاقت نسبة المساهمة 70%، وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بشكل كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف يوضحه لنا الشكل التالي:

المنحنى 1: نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في الفترة (2000 -2019).

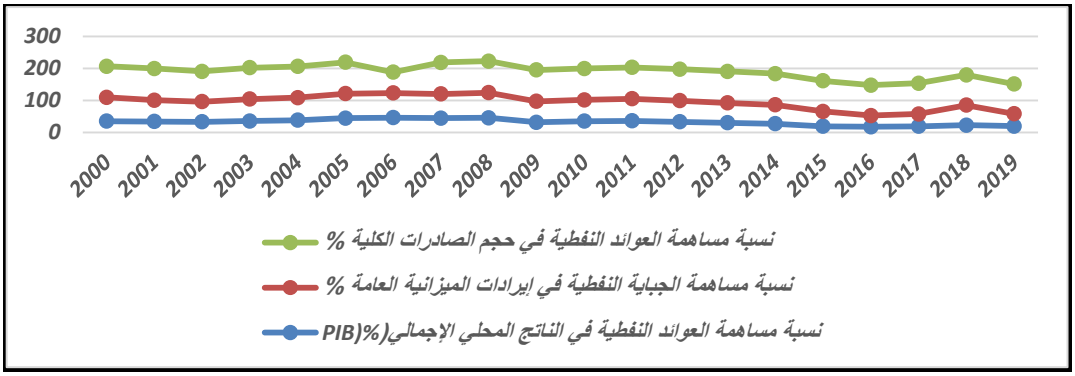

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للإستشراف و السياسات المالية. وزارة المالية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/retrospective، تاريخ الزيارة: 2021/04/20-

2.3. تطور العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019:

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصادياتها، فحجم العوائد النفطية هو الذي يحدد التثميرات المالية داخل الدولة، هذا ما جعل الجزائر تدرك أهميتها في تمويل مشاريع التنمية لديها، كما أنها الطريق الوحيد الواجب إتباعه من أجل الخروج من حالة التخلف التي تعيشها منذ استقلالها إلى يومنا هذا، هذا ما جعلها مركز اهتمام من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد أزمة 1973 وأزمة 1986. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال رصد التطورات التي مرت بها العائدات النفطية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2019، من خلال الشكل التالي:

المنحنى 2: تطور العوائد النفطية في الجزائر وفقا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019).

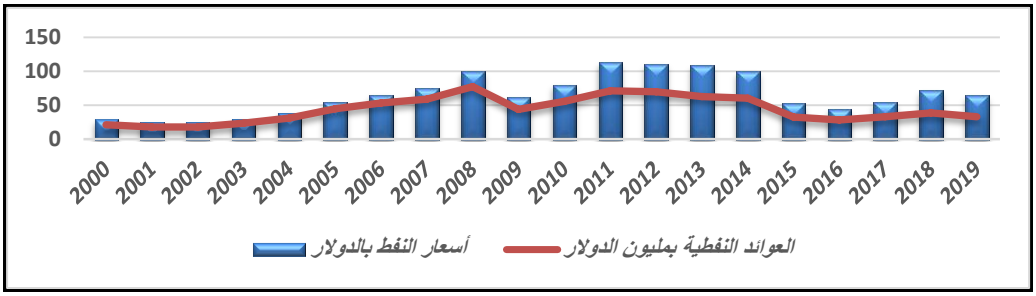

المصدر: من إعداد الباحثين، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن قيمة العوائد النفطية بلغت سنة 2000 ما قيمته 21,419مليون دولار لتنخفض سنة 2002 إلى 18,484 مليون دولار، لينعطف منحنى العوائد النفطية نحو الصعود المتواصل ابتداء من سنة 2003 لتسجل ما قيمته 23,939 مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الأحد عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية **(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2002)** لتواصل في ارتفاعها، لتحقق سنة 2008 أقصى قيمة لها بما يعادل 77,361 مليون دولار نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهده سعر النفط بحيث وصل إلى 99,1 دولار للبرميل الواحد، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني، لتنخفض سنة 2009 بعد تدهور سعر النفط إلى 61,6 دولار للبرميل، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحيث بلغت سنة 2011 قيمة 71,427 مليون دولار بعد ان حقق سعر النفط قفزة نوعية منذ سنوات إذ وصل إلى 112,9 دولار للبرميل وهذا نتيجة زيادة الطالب على النفط بسبب التعافي الاقتصادي العالمي على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية، والتي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، إلى جانب الصحوة التي شهدتها أسواق السلع، ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين؛ بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد **(بن عوالي، 2016، صفحة 122)**، لتعود للانخفاض سنة 2012 بـ 1,623 مليون دولار لتسجل قيمة 69,804 مليار دولار.

ومع التراجع المستمر الذي عرفته أسعار النفط وخصوصا سنة 2014 بحيث انخفض سعر البرميل الواحد من النفط من 109,1 دولار سنة 2013 إلى 99,1 دولار سنة 2014، ليواصل في

الانخفاض ويسجل ما قيمته 44,8 دولار سنة 2016، هذا ما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية من 62,804 مليون دولار سنة 2013 إلى 28,221 مليون دولار سنة 2016، لتقفز سنة 2018 إلى 38,872 مليون دولار، إلا أن ذلك لم يدم طويلا فقد انخفضت سنة 2019 إلى 33,243 مليون دولار بسبب الأوضاع التي عاشتها السوق النفطية من اضطرابات التي أدت إلى الانخفاض المحسوس في المعدل السنوي لسعر النفط على الرغم من تسجيله لأقوى أداء فصلي منذ سنة 2009 خلال الربع الأول من سنة 2019 مقارنة بالسنة الفارطة، ويعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ سنة 2016، ويأتي ذلك على خلفية تأثرها بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط سنة 2019 **(تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون، 2019، صفحة 28).**

وعليه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر، فهي رهينة تقلب أسعار النفط في السوق العالمية، هذا ما يؤدي إلى التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد في الجزائر وبالخصوص المالية العامة، لأن التقلبات المعاكسة لأسعار النفط غالبا ما تؤدي إلى انحراف نتائج المالية العامة عن الاتجاه الذي سطرت له نظرا للنسبة الكبيرة التي تمثلها العوائد النفطية من الايرادات العامة للدولة، هذا ما يؤكد لنا العلاقة المتوصل إليها سابقا والتي تربط كل من العوائد النفطية وأسعار النفط.

3.3. النمذجة القياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على مورد واحد في تمويل اقتصادها ألا وهو العوائد النفطية والتي تمثل حوالي 97% من الايرادات الكلية للجزائر؛ ولكون أسعار النفط أحد العوامل المحددة للعوائد النفطية كما رأينا سابقا، نجد هذه الأخيرة لا تخضع للاستقرار بسبب ارتباطها بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين هذه التقلبات، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر. وبناء على ذلك تم تقدير النموذج لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية، بحيث يتم ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن أسعار النفط والعوائد النفطية خلال الفترة (2000- 2019)، بحيث تم الحصول على هذه البيانات من موقع وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات.

1.3.3. تحليل دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختباريين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP ، وكانت النتائج كالتالي:

الشكل1: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF وpp

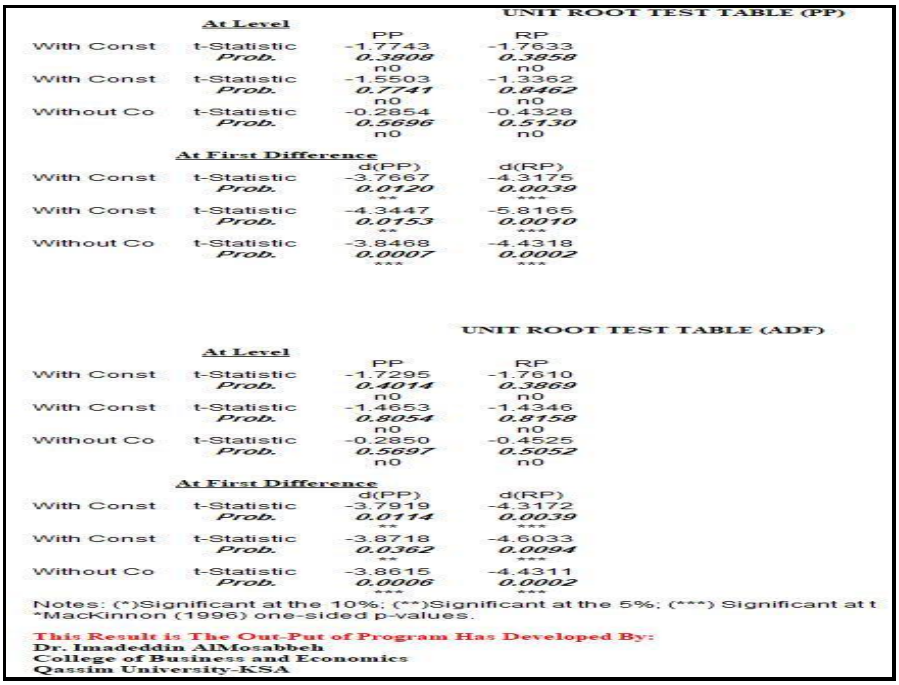

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level PP	RP
With Const	t-Statistic	-1.7743	-1.7633
	Prob.	0.3808	0.3858
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.5503	-1.3362
	Prob.	0.7741	0.8462
		n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.2854	-0.4328
	Prob.	0.5696	0.5130
		n0	n0
		At First Difference d(PP)	d(RP)
With Const	t-Statistic	-3.7667	-4.3175
	Prob.	0.0120	0.0039
		**	***
With Const	t-Statistic	-4.3447	-5.8165
	Prob.	0.0153	0.0010
		**	***
Without Co	t-Statistic	-3.8468	-4.4318
	Prob.	0.0007	0.0002
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level PP	RP
With Const	t-Statistic	-1.7295	-1.7610
	Prob.	0.4014	0.3969
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.4653	-1.4346
	Prob.	0.8054	0.8158
		n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.2850	-0.4525
	Prob.	0.5697	0.5052
		n0	n0
		At First Difference d(PP)	d(RP)
With Const	t-Statistic	-3.7919	-4.3172
	Prob.	0.0114	0.0039
		**	***
With Const	t-Statistic	-3.8718	-4.6033
	Prob.	0.0362	0.0094
		**	***
Without Co	t-Statistic	-3.8615	-4.4311
	Prob.	0.0006	0.0002
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at t
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

حيث: ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF وPP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF وPP أن السلاسلRP، PP تحتوي على جذر الوحدة، ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 2000-2019 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية. ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها، كما هو موضح في الجدول اعلاه، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء المنهجية الأفضل للتكامل المشترك هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL.

2.3.3.نمذجة العلاقة:

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية ، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الاول واثنين منها عند المستوى، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج بعد تحويل السلاسل الزمنية الى الصيغة اللوغارتمية على النحو التالي: $RP_t = f(PP_t)$

حيث أن: RP_t : العوائد النفطية PP_t : تقلبات أسعار النفط

1.2.3.3. تقدير نموذج الخطأ غير المقيد واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج:

لقد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الابطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي والملحق رقم (01):

جدول 1: اختبار فترات الإبطاء المثلة للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p,q_1)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	5	3	(3,5)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد فترات الابطاء لجميع النماذج كما يوضحها الجدول رقم (02) والتي تم اختيارها على معيار AIC وللتأكد من وجود علاقة طويل الأجل نستخدم اختبار الحدود، وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد اخضاعه للاختبارات التشخيصية.

2.2.3.3. اختبار منهج الحدود Bounds test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al. ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها: أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2: نتائج اختبار الحدود للنماذج.

النموذج					k	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	%1	%5	%10			
معادلة العوائد النفطية	الحدود العليا	6,76	4,66	3,79	1	6,404884	معنوية اقل من 5% اي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في جدول رقم (03)، قدرت قيمة الاحصائية فيشر f-stat للنماذج بـ 6.404884، وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 5% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابعة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طويلة الاجل، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج، انظر للملحق رقم (02).

3.3.3. تقدير نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات بالنسبة للنموذج التي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الاجل كمايلي:

1.3.3.3. نتائج التقدير النموذج:

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين: الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، و الأجل الطويل الذي يظهر في الجزء السفلي منه، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيمايلي:

الشكل 2: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECMحسب منهجية ARDL بالنسبة لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RP)
Selected Model: ARDL(3, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/22/20 Time: 22:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796
RP(-1)*	-0.860956	0.211532	-4.070106	0.0096
PP(-1)	0.406924	0.127981	3.179551	0.0246
D(RP(-1))	0.480862	0.288389	1.667404	0.1563
D(RP(-2))	0.430531	0.305493	1.409299	0.2178
D(PP)	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
D(PP(-1))	-0.212516	0.188756	-1.125876	0.3113
D(PP(-2))	-0.123415	0.222234	-0.555338	0.6026
D(PP(-3))	0.136655	0.044319	3.083435	0.0274
D(PP(-4))	0.182641	0.048228	3.787013	0.0128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.472642	0.076543	6.174870	0.0016
C	13.45142	5.502834	2.444453	0.0583

EC = RP - (0.4726*PP + 13.4514)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تقدير نموذج:

$$RP_t = 13.4514 - 0.4726 * PP_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول اعلاه ان قيمة γ كانت سالبة 0.860956- ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0,0096 وهي أقل من 0,05، وهذا ما يشير على أن النموذج الطويل الأجل يصحح أخطاء النموذج القصير الأجل في فترة قدرها أقل من سنة تقريبا.

1. **تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:** يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول أن المتغير PP قد أثر بشكل ايجابي على RP في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.16 % (0.0016) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة في RP بـ 47.26%.

2. **تحليل نتائج الأجل القصير:** يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول أن المتغير PP قد أثر بشكل ايجابي على RP في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 2.46 % (0.0246) وهي اقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في RP بـ 40.69 %.

2.3.3.3. الكشف عن جودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، وألا تكون متحيزة، وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي ثلاث اختبارات:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

3- اختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity

وقد جاءت النتائج كالتالي:

جدول 3: ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

النموذج	JB	BG LM	ARCH
النموذج	x^2=0.089242 (0.956360)	F=4.880239 (0.1140)	F=0.0000803 (0.9930)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد نتائج جودة النماذج المقدرة في الجدول رقم (04) يظهر التالي:

- إن احصائية **P-value** الإحصائية لاختبار **BG LM** تقول أن احصائية قيمة F أكبر من 0.10، ومنه نقبل فرض العدم: بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج.
- إن احصائية **Jarque-Berra** كانت أكبر من 0.05 بنسبة لجميع لنموذج الدراسة، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- يظهر اختبار**ARCH** ان القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.10 اذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لجميع للنموذج.

وعليه تظهر نتائج الاختبارات التشخيصية جودة النموذج من الناحية القياسية، لذا سيتم تقدير واعتماد نموذج التكامل المشترك في الأجلين (أنظر إلى الملاحق رقم 03، 04، 05).

3.3.3.3. اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام **Peearan** بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل

الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، أما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

الشكل 3: اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج.

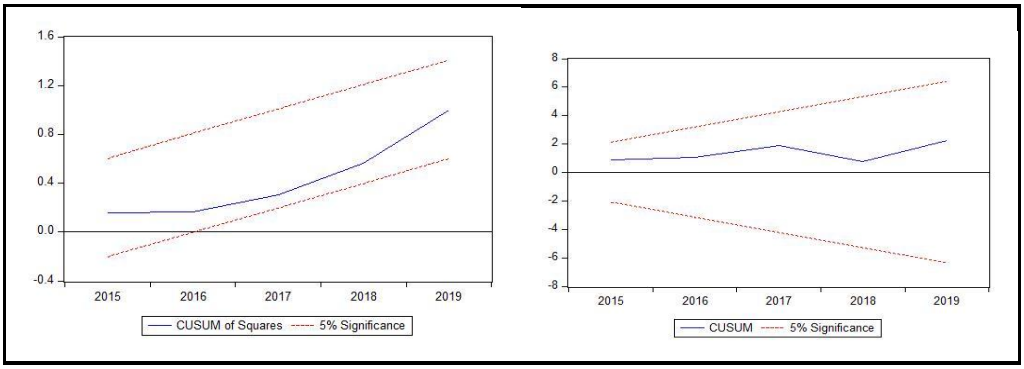

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

4.3. إدارة العوائد النفطية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط:

بما أن الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على الريع النفطي في تسيير عجلة اقتصادها، وكون هذه العوائد تعاني من حالة عدم استقرار نتيجة ارتباطها بأسعار النفط، والتي هي محل تقلبات مستمرة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى جعل صانعي القرار في الجزائر أمام تحدي كيفية إدارة وتسيير هذه العوائد في ظل تقلبات هذه الأسعار. بحيث ومنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط انتعاش كبير كان من نتائجه زيادة كبيرة في العوائد النفطية للجزائر فاقت في مقدارها كل التوقعات، الأمر الذي وضع الحكومة الجزائرية أمام تحدي إدارة هذه العوائد والاستفادة منها بطريقة تؤمن بها اقتصادها حاليا ومستقبلا.

إن الزيادة غير المتوقعة في عوائد النفط التي حصلت بداية الألفية الثالثة نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال تلك الفترات، دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار انشاء صندوق نفط سيادي يتم من خلاله استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية، تضمن من خلالها

المحافظة عليها وحسن استخدامها في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا لتجنب أثار التذبذب واللايقين بالنسبة للعوائد النفطية في المستوى المتوسط والبعيد، أطلق عليه اسم " صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وكان ذلك سنة 2000 بموجب القانون 2000- 02 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق من خلال المادة 10 منه **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2000، صفحة 04)**

ومنذ تأسيس " صندوق ضبط الموارد الجزائري" طرأت عليه عدة تعديلات كان آخرها سنة 2006، ليمس هذا التعديل الهدف الرئيسي للصندوق فبعدما كان هدف الصندوق في الأول هو:" تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل" وتخفيض المديونية العمومية، ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وهذا ما نصت عليه المادة 26 **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 08)**، من القانون 04-06، هذا بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية، والشكل التالي يبين لنا تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري.

المنحنى3: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري للفترة (2000-2019)

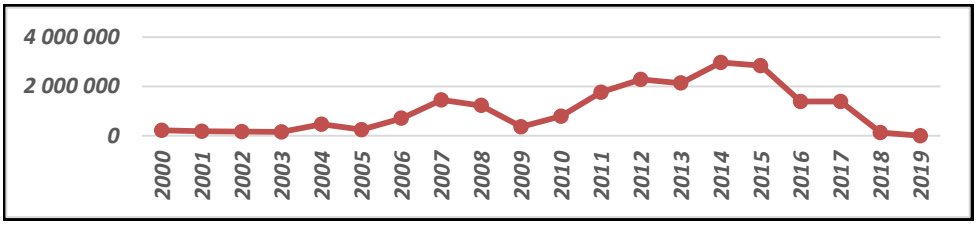

المصدر:من إعداد الباحثين، مرجع سبق ذكره.

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمباشرة اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية عديدة حملتها برامج مخططات التنمية مستخدمة عوائد النفط المتزايدة والمتأتية من تصدير النفط لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده، من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنى التحتية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سنة 1986في اطار سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال مخططات التنمية التي تم اطلاقها من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تجسيد اهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014 وهو أقوى البرامج نظرا للقيمة المالية المخصصة له والمقدرة بـ 286 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى البرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب. كما قامت الحكومة باستخدام عوائد

النفط في تسديد المديونية العمومية وتطوير القطاع النفطي. إلا أن الأمر لم يسر وفق الأهداف المسطرة لذلك.

ففي سنة 2014 اتخذت أسعار النفط منحنى تنازليا مستمرا، وذلك بعد فترة ثلاثة سنوات من الاستقرار النسبي لسعر برميل النفط حوالي 100 دولار **(تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، 2014، صفحة 31)**،متأثرة بعوامل عديدة متشابكة منها ماله علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيدة كل البعد عن ذلك من أهمها: انخفاض حدة التوترات الجيوسياسية في عدد من مناطق الإنتاج الرئيسية للنفط، وارتفاع قيمة الدولار مقارنة بأسعار العملات الرئيسية الأخرى **(نشرة شهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015)**، هذا ما أدى إلى تسجيل تخفيضات في مستوى العوائد النفطية الأمر الذي وضع السلطات الجزائرية أما تحدي جديد وهو محاولتها لإيجاد حلول من أجل تكييف وضعها الاقتصادي مع هذه الظروف من خلال إعادة النظر مرة أخرى لسياستها المتبعة في إدارة عوائد النفط لتجنب المزيد من الانهيارات التي مست الاقتصاد الجزائري جراء ذلك، وعليه باشرت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات بداية 2015 لمواجهة انخفاض الموارد، والحد من الزيادة في النفقات العمومية مع الحفاظ على مستوى مقبول من جودة الخدمات ومسار النمو الذي يحفظ نشاط اقتصادي مستدام مقابل حماية العمالة، ولأجل ذلك قامت الحكومة بتخصيص عوائد النفط لتمويل الاستثمار العمومي فقط فيما خصصت باقي العوائد المالية الأخرى لتغطية النفقات الجارية عن طريق الجباية العادية، هذا بالإضافة إلى توجيه موارد صندوق ضبط الموارد إلى تمويل الخزينة العمومية للدولة، إلى جانب ترشيد النفقات من خلال التحكم أفضل في نفقات التسيير، وزيادة نجاعة الاستثمار العمومي ذو الطابع الاستثنائي وغير القابل للتأجيل، كما تبنت الحكومة وفي اطار الاستغلال الأمثل للموارد بعض التدابير للحد من العجز في الموارد للسنوات 2017، 2018، 2019 من خلال تعبئة مثلى للموارد المالية في سوق الأوراق المالية وأسهم الخزينة وإصدار أول قرض سندي **(مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017، 2017، صفحة 14)**. وهذا. وبهذا نجد أن لتقلبات أسعار النفط تأثير واسع على إدارة العوائد النفطية في الجزائر، لكنها أحد العوامل المؤثرة على العوائد النفطية.

4. خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر، فمن خلال الدراسة التحليلية تبين لنا أن للعوائد النفطية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، كما أنها غير ثابتة ومستقرة وهذا لارتباطها بأسعار النفط، الأمر الذي وضع الحكومة الجزائرية أمام تحدي إدارة هذه العوائد مع حالة عدم الاستقرار التي تعيشها. أما الدراسة القياسية فهي عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي وهو أن هناك علاقة بين أسعار النفط والعوائد النفطية

وكان ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. بحيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية للجزائر، وهذا ما بوء لها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.
- عرفت العوائد النفطية تطورات كبيرة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر وجود علاقة بين كل من العوائد النفطية وأسعار النفط.
- تبين من خلال إجراء اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط (PP) والعوائد النفطية (RP).
- تعتبر أسعار النفط من أهم محددات العوائد النفطية في الجزائر، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الأجل الطويل والقصير، أي كلما زادت أسعار النفط زادت قيمة عوائد النفط.
- إن المشكلة الحقيقية للجزائر في إدارتها لعوائدها النفطية عدم استقرارها بالإضافة إلى عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائضها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.

بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- محاولة الخروج من تبعية القطاع النفطي عن طريق تفعيل باقي الاقطاعات الاقتصادية.
- التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- محاولة الاستثمار في الخارج، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي.

5. قائمة المراجع

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر. (2002). *البنك الجزائري*. تاريخ الاسترداد 10 11, 2020، من www.bank-of-algeria.dz

2. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017. (2017). *وزارة المالية*. تاريخ الاسترداد 23 11, 2020، من مديرية العامة للاستشراف والسياسات: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/2020/RPLF_2020_Arabe.pdf

3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد .(2011) .*تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر* .أبو ظبي: صندوق النقد العربي Consulté le 12 26, 2020, sur https://www.amf.org.ae/ar/jointrep .

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 06, 2000). (العدد 37).

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 07, 2006). (العدد 47).

6. تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون. (2014). الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). تاريخ الاسترداد 14 02, 2021، من file:///C:/Users/benao/Downloads/

7. تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون. (2019). منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. تاريخ الاسترداد 14 11, 2020، من التقرير الاحصائي السنوي: http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

8. حسين عبد الله. (2000). *مستقبل النفط العربي* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. خالدية بن عوالي. (2016). استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. وهران: جامعة وهران 2.

10. عصام الجلبي. (2008). *الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

11. محمد أحمد الدوري. (1983). *محاضرات في الاقتصاد البترولي* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نشرة شهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2015). التطورات الحالية في أسعار النفط العالمية والانعكاسات على اقتصاديات الدول الأعضاء. الكويت. تاريخ الاسترداد 24 01, 2021، من file:///C:/Users/benao/Downloads/f

12. هيام خزعل ناشور. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008). (مركز دراسات الخليج العربي، المحرر) *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02*(العدد 31).

13. يوسف صايغ. (1983). *سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

14. Masseron, J. (1975). *L'économie des hydrocarbures* (éd. 2ème édition mise à jour). France: édition Technip.

7. قائمة الملاحق:

الملحق 1: اختبار فترات الإبطاء المثلة للنماذج المختارة والمقدرة

Dependent Variable: RP
Method: ARDL
Date: 12/22/20 Time: 22:15
Sample (adjusted): 2005 2019
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 30
Selected Model: ARDL(3, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RP(-1)	0.619906	0.244648	2.533869	0.0523
RP(-2)	-0.050331	0.338668	-0.148613	0.8877
RP(-3)	-0.430531	0.305493	-1.409299	0.2178
PP	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
PP(-1)	-0.508859	0.170991	-2.975939	0.0309
PP(-2)	0.089101	0.254397	0.350243	0.7404
PP(-3)	0.260070	0.227263	1.144359	0.3043
PP(-4)	0.045986	0.053036	0.867063	0.4256
PP(-5)	-0.182641	0.048228	-3.787013	0.0128
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796

R-squared	0.990556	Mean dependent var	51.01073
Adjusted R-squared	0.973558	S.D. dependent var	15.80250
S.E. of regression	2.569649	Akaike info criterion	4.960137
Sum squared resid	33.01548	Schwarz criterion	5.432170
Log likelihood	-27.20103	Hannan-Quinn criter.	4.955109
F-statistic	58.27314	Durbin-Watson stat	2.977753
Prob(F-statistic)	0.000158		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق 2: نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال

لملحق 3: اختبار Bounds Test التسلسلي بين منهج الحدود البواقي مضروب لا غرانج للارتباط

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RP)
Selected Model: ARDL(3, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/22/20 Time: 22:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796
RP(-1)*	-0.860956	0.211532	-4.070106	0.0096
PP(-1)	0.406924	0.127981	3.179551	0.0246
D(RP(-1))	0.480862	0.288389	1.667404	0.1563
D(RP(-2))	0.430531	0.305493	1.409299	0.2178
D(PP)	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
D(PP(-1))	-0.212516	0.188756	-1.125876	0.3113
D(PP(-2))	-0.123415	0.222234	-0.555338	0.6026
D(PP(-3))	0.136655	0.044319	3.083435	0.0274
D(PP(-4))	0.182641	0.048228	3.787013	0.0128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.472642	0.076543	6.174870	0.0016
C	13.45142	5.502834	2.444453	0.0583

EC = RP - (0.4726*PP + 13.4514)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.404884	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	15	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.880239	Prob. F(2,3)	0.1140
Obs*R-squared	11.47349	Prob. Chi-Square(2)	0.0032

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/22/20 Time: 22:17
Sample: 2005 2019
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	0.457677	0.284514	1.608628	0.2061
RP(-2)	0.157609	0.279521	0.563854	0.6123
RP(-3)	-0.313259	0.216692	-1.445642	0.2440
PP	0.010226	0.035494	0.288107	0.7920
PP(-1)	-0.239095	0.175968	-1.358745	0.2674
PP(-2)	-0.124513	0.198654	-0.626780	0.5753
PP(-3)	0.231753	0.160736	1.441824	0.2450
PP(-4)	-0.017043	0.033794	-0.504335	0.6487
PP(-5)	0.063916	0.036577	1.747466	0.1789
C	-9.253306	4.709668	-1.964747	0.1442
RESID(-1)	-1.445869	0.466910	-3.096679	0.0534
RESID(-2)	-0.078747	0.647554	-0.121607	0.9109

R-squared	0.764899	Mean dependent var	-1.04E-16
Adjusted R-squared	-0.097138	S.D. dependent var	1.535659
S.E. of regression	1.608516	Akaike info criterion	3.779063
Sum squared resid	7.761970	Schwarz criterion	4.345503
Log likelihood	-16.34297	Hannan-Quinn criter.	3.773029
F-statistic	0.887316	Durbin-Watson stat	2.193141
Prob(F-statistic)	0.619689		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق 4: اختبار التوزيع الطبيعي

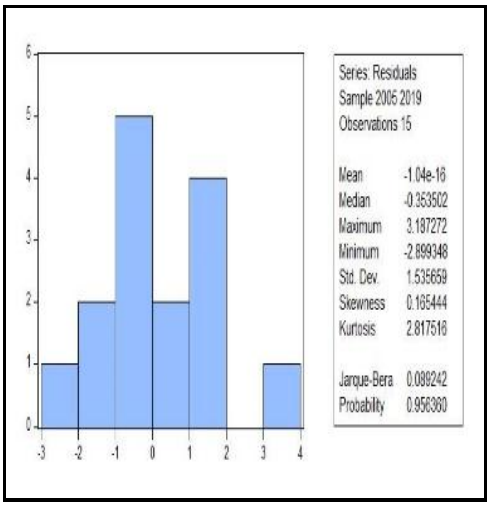

المصدر: (مخرجات برنامج Eviews 10)

الملحق 5: اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (ARCH) للأخطاء العشوائية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	8.03E-05	Prob. F(1,12)	0.9930
Obs*R-squared	9.36E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9923

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/22/20 Time: 22:17
Sample (adjusted): 2006 2019
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.332760	1.070362	2.179413	0.0499
RESID^2(-1)	0.002548	0.284461	0.008958	0.9930

R-squared	0.000007	Mean dependent var	2.338305
Adjusted R-squared	-0.083326	S.D. dependent var	3.139308
S.E. of regression	3.267484	Akaike info criterion	5.337481
Sum squared resid	128.1174	Schwarz criterion	5.428775
Log likelihood	-35.36237	Hannan-Quinn criter.	5.329030
F-statistic	8.03E-05	Durbin-Watson stat	2.030681
Prob(F-statistic)	0.993000		

المصدر: مخرجات برنامج Eview